جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

# إعراب
# المضارع عند النحويين

الدكتور
## عمر بن علي المقوشي
أستاذ اللغة والنحو المشارك ـ قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب- جامعة الملك سعود بالرياض ـ المملكة العربية السعودية

العدد الخامس والعشرون
للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م
الجزء الرابع
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م
الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

# إعراب المضارع عند النحويين

**عمر بن علي المقوشي**

قسم اللغة والنحو ـ قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب- جامعة الملك سعود بالرياض ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: Omarorain@gmail.com

## الملخص :

اختلف البصريون والكوفيون في علة إعراب المضارع، فقيل: إعرابه أصل، وذلك لاختلاف معانيه، وقيل: بل فرع؛ لمشابهته الاسم المستحق للإعراب، وتوسط متأخرون بين المذهبين فجعلوا إعرابه فرعا، وعلته اختلاف المعاني التي يدل عليها.

والمضارع إذا أسند إلى نون النسوة سكن آخره، وقد عدوه مبنيا، وخالف بعضهم فلم يرَ حاجة إلى عده مبنيا لدخول نون النسوة، وكأنه اسم أضيف إلى ياء المتكلم، وكذلك اختُلف في بناء المتصل بنون التوكيد.

واختلفوا في رافع المضارع، فقيل: العامل لفظي، وهو حروف المضارعة، وقيل: السين وسوف، وقيل: عامل معنوي، واختلف في العامل المعنوي، الإهمال، أم التجرد من النواصب والجوازم، أم المضارعة نفسها، أم وقوعه موقع الاسم؟.

واختلفوا في ناصب المضارع إذا سبق بأحد الحروف الستة (اللام، وحتى، والواو، وأو، وثم، والفاء)، ففريق جعل العامل معنويا، وهو الخلاف، وفريق جعله الحروف الستة نفسها، وذهب الجمهور إلى أن العامل هو (أن) المضمرة.

وفي جزم المضارع اختلفوا في جازم جواب الشرط، فجعله جمهور البصريين أداة الشرط، وجعله آخرون أداة الشرط وفعله، وجعل الكوفيون الجازم معنويا، وهو الجزم على الجوار، وعند المازني أنه مبني لعدم مشابهته الاسم

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

في هذا الموضع، إذ الاسم لا يجيء جوابا لشرط.

وكذلك اختلفوا في جازم المضارع الواقع جواب طلب، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن الجازم هو الجملة الطلبية التي قبله؛ لتضمنها معنى الشرط، وعند الفارسي والسيرافي جازم المضارع هنا النيابة، مثل ضربا زيدا، وذهب المتأخرون إلى أن الجازم هو أداة الشرط المقدرة.

وحاول بعض اللغويين المعاصرين جعل تغير المضارع مرتبطا بالمعاني التي يقصدها المتكلم، فإن قصد المتكلم الاستقبال والإيهام أتى بالمضارع منصوبا، وإذا استقر عند المتكلم وقوع الفعل رفعه، وإذا أراد أن يبقي وقوع الفعل ممكنا جعله مجزوما، وقد سبقهم إلى ذلك قدماء اللغويين فقد ذكروا أن المتكلم هو الذي يرفع وينصب ويجزم بحسب ما يريده من معانٍ.

**الكلمات المفتاحية** : البصريون ، الكوفيون، المضارع، الموجهية، الإعراب، العوامل، زمن الفعل

# Present tense when grammarians

**Omar bin Ali Al-Maqushi**
Department of Arabic Language and Literature - College of Arts - King Saud University in Riyadh- Kingdom of Saudi Arabia
Email: Omarorain@gmail.com

## Abstract

**The Basaris and the Kufuvians differed in the reason for the syntax of the present tense. Because it is similar to the Noun deserved for syntax, and late mediators between the two sects made Arabic a branch, and the reason for it is the difference in the meanings that it indicates.**

**And the present tense, if assigned to Nun al-Nisa, dwelt the end of it, and they counted it constructively, and some of them disagreed, and he did not see the need to count it based on the entry of Nun al-Niswa, as if it were a name added to the speaker J, and it also differed in the construction of the person related to the affirmation.**

**And they differed in the riser of the present tense, it was said: the verbal factor, which is the present-day letters, and it was said: the sin and will, and it was said: the moral factor, and they differed in the moral factor, the negligence, or the abstraction of the accusative and impermissible, or the present-day itself, or its occurrence in the name of the name ?.**

**And they differed in the noun of the present tense if it was preceded by one of the six letters (lam, even, waw, or, and then, wafa), then a team made the factor moral, which is the disagreement, and a group made it the six letters themselves, and the audience went to the fact that the factor is (that) the contra.**

**And in the assertion of the present tense, they differed in the assertive answer of the condition, so the majority of the Basrians made it the instrument of the condition, and others made it the instrument of the condition and its action, and the assertive Kovis made it morally, which is the assertion of the neighborhood, and according to the Mazni it is based on the lack of similarity to the name in this position, since the name does not come in response to a condition.**

**Likewise, they differed regarding the definite present tense,**

**which is the answer to a request. Hebron and Sibawayh went to the conclusion that the affirmative is the ordering sentence that preceded it. Because it includes the meaning of the condition, and according to the Persian and the Seraphic, the present tense is asserted here the prosecution, such as the multiplication of Zaid, and the later went to the fact that the deterministic is the instrument of the condition.**

**Some contemporary linguists tried to make the change of the present tense related to the meanings that the speaker intended, for the speaker's intention to receive and delude it came in the present tense set up, and if he settled with the speaker the occurrence of the verb would raise it, and if he wanted to keep the occurrence of the act it is possible to make it definite, and the ancient linguists have preceded them to that. He is the one who raises, erects and asserts according to the meanings he wants.**

**Keywords : Basrion - Covonian - Present tense - Directive - Syntax - Factors - Verb tense .**

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونصلي على خير خلقه، وخاتم أنبيائه، وأفصح قومه، أما بعد: فلقد عُني النحاة كثيرا بالاسم؛ أما الفعل فلم تكن لهم به عناية كالتي خصوا بها الاسم، إذ لا يكادون يعرضون للفعل إلا في باب إعراب المضارع، وباب الأفعال الناسخة، مع تمهيدهم لباب المفعول به بالحديث عن تعدي الفعل ولزومه، حتى إنهم عندما ذكروا إعراب المضارع جعلوه حملا على الاسم، ولا نجد درسا عميقا للدلالة الزمنية للأفعال، بل اكتفوا بذكر أن الماضي لما مضى، والأمر لما بعد النطق، وللمضارع دلالتي الحاضر والمستقبل، ولم يكن ذلك كافيا، وكذلك نجد عنايتهم بالجملة الاسمية أكثر من عنايتهم بالجملة الفعلية، ولعل مردّ ذلك أن ركني الجملة الاسمية معربان، يتأثران بالعوامل، بخلاف الفعل أحد ركني الجملة الفعلية، إذ الأصل فيه البناء، ولا يخفى أن مدار الدراسة النحوية عند النحاة هو الإعراب باعتباره أثرا، والعامل باعتباره مؤثرا.

ويُمكن تلمس العذر للنحاة في ذلك؛ فإن انصراف عنايتهم إلى الإعراب، بسبب نشأة النحو لعلاج مشكلة النحو، هو الذي جعلهم يصرفون جلّ اهتمامهم للأسماء فظاهرة الإعراب كثرة وتنوعا بيّنة في الاسم؛ لذا استأثر الاسم بأغلب أبواب النحو.

ولأن المضارع من أكثر الصيغ استخداماً في العربية؛ كما أنه يُؤَدَى به معانٍ مختلفةٌ، ودلالته على الزمن أكثر تنوعاً، ويرد في صورٍ إعرابية مختلفة كان للنحويين احتفاء به عظيم بالمقارنة بالقسمين الآخرين للفعل.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولقد عُنِيَ النحاة الأقدمون بالمضارع، وإعرابه، والعوامل المؤثرة فيه، والزمن الذي يدل عليه، لكنَّ عنايتَهم تركزت على إعراب المضارع، إذ كان سببُ نشأةِ النحوِّ خوفَ اللحن بسبب اختلاط العرب بالعجم، فلا غرابةَ أن يضحيَ الإعرابُ ركناً من أركان النحو في العربية.

لكن هذا الكلام لا يعني أن المضارع قد أُوفي حقه من الدرس، فإن النحاة لم يعنوا بدرس موضع الفعل في التركيب، وعلاقته بأجزاء الجملة، وأثره فيها، وأثرها فيه، وما يدخل في هذا من دلالته على المعاني المختلفة غير المرتبطة بتغيّره الإعرابي الدراسةَ الوافية بحسب ما يقتضيه الدرس اللغوي الحديث.

ودعت طبيعة البحث أن يكون منهج الدراسة استقرائيا تحليليا، وذلك من خلال محاولة استقصاء ما قاله حول إعراب الفعل المضارع النحاة المتقدمون والمتأخرون والمعاصرون الذين أفادوا من النظريات اللغوية الحديثة، ولا سيما الموجهية.

**حد المضارع**:

المضارع في اللغة "المُشبِهُ، والمضارعة: المشابهة، والمضارعة للشيء: أن يضارعه كأنه مثله أو شبهه...، ويقال: هذا ضرع هذا وصِرْعُه، بالضاد والصاد، أي: مثله. قال الأزهري: والنحويون يقولون للفعل المستقبل: مضارعٌ؛ لمشاكلته الأسماء فيما يلحقه من الإعراب. والمضارع من الأفعال: ما أشبه الأسماء، وهو الفعل الآتي والحاضر"(١)، وعند ابن يعيش أن "أصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع، يقال: تضارع السخلان، إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع، ثم اتُّسِع فقيل لكل مشتبهين: متضارعان"(٢).

وفي الاصطلاح المضارع "هو ما تعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة: تفعل، وللغائب: يفعل، وللمتكلم: أفعل، وله إذا كان معه غيرُه واحداً أو جماعة: نفعل، وتسمى الزوائد الأربع"(٣)، وهذا المصطلح للبصريين، قال سيبويه: "الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون، وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن"(٤)، وقال المبرد عن المضارع من الأفعال: "ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي الفعل غير ماضٍ... والزوائد: الألف ..."(٥)، وعن أبي

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضرع) مج ٨ ص ٢٢٣.
(٢) ابن يعيش، شرح المفصل مج ٧ ص ٦.
(٣) الزمخشري، المفصل ص ٣١٤.
(٤) سيبويه، الكتاب مج ١ ص ١٣.
(٥) المبرد، المقتضب مج ٢ ص ١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

علي الفارسي أن "الأفعال المضارعة ما لحقت أوائلها زيادة من هذه الزيادات الأربع"(١).

وعند الكوفيين هو المستقبل(٢).

ومما سبق يتبين أن تسمية البصريين لـ "يفعل" مضارعاً مرده مشابهته الاسم، وتتجلى هذه المشابهة في أمور:

١- أنه يقع موقع اسم الفاعل ويعطف عليه، نحو "إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعلٌ، حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيمَ تريد من المعنى"(٣)، وسَمع الخليل أعرابياً يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً، فجاء اسم الفاعل في موضع المضارع. وقد يجيء المضارع في موقع اسم غير اسم الفاعل، كما أن عطفه غير مقتصر على اسم الفاعل، بل يعطفونه على اسم غير اسم الفاعل(٤).

٢- أن هناك شبهاً لفظياً بين المضارع واسم الفاعل في ترتيب الحركات والسكنات فيَفعَل يقابل فاعِل، ويَذهَب مقابل لذاهب، فيجمع بينهما أنهما حركة فسكون ثم حركتان بخلاف الماضي توالي ثلاث حركات، قال الأنباري عن المضارع: "يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك: يضرب على وزن ضارب في حركته وسكونه، فلما أشبه هذا الفعلُ الاسمَ... وجب أن يكون معربا كما أن الاسم معربٌ"(٥).

---

(١) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي مج ١ ص ٥٨.
(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن مج١ ، ص ٦٠، و ص ٦١.
(٣) سيبويه، الكتاب مج ١ ص ١٤، وانظر: المبرد، المقتضب مج ٢ ص ١.
(٤) انظر: الزمخشري، المفصل ص ٦٧.
(٥) الأنباري، الإنصاف مج ٢ ص ٥٥٠، وانظر: ابن الناظم، شرح الألفية ص ٣١، والسيوطي، همع الهوامع مج ١ ص ٥٤.

٣- ومن أوجه شبه المضارع بالاسم "أن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصصُ، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص، ألا ترى أنك تقول: يذهب فيصلح للحال والاستقبال، فإن قلت: سوف يذهب اختص بالاستقبال، فاختص بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه، كما تقول: رجل فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت: الرجل اختص بعد شياعه"(١)، وهذا أصله عند سيبويه، قال: "ولِمَا لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة"(٢)، وقال أبو علي الفارسي: "هذه الأفعال أعربت لمضارعتها الاسم ومشابهتها له، وذلك أنه إذا قيل: هو يفعل صلح أن يكون للحال والاستقبال، فإذا لحقتها السين أو سوف يفعل خلصت للاستقبال، وزال بدخول الحرف عليه الشياعُ الذي كان فيه قبلُ فصار كالاسم إذا دخل عليه لام التعريف، نحو قولك: الرجل والغلام، فقصرته على مخصوص بعد أن كان شائعا"(٣).

٤- ومن التشابه بينهما دخول لام الابتداء على الفعل المضارع كدخولها على الأسماء، قال سيبويه عن الفعل المضارع: "تلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فَعَلَ اللامُ"(٤)، ويقصد بـ(فَعَل) الفعل الماضي، ويقول الجرجاني: "والوجه الثاني من المشابهة أنك تقول: إن زيدا ليخرجُ، فتدخل لام الابتداء على يفعُلُ، وهو مما يختص بالأسماء، ألا ترى أن الابتداء لا يكون في الفعل"(٥).

---

(١) الأنباري، الإنصاف مج ٢ ص ٥٤٩، وانظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية مج ١ ص٢٥٩.

(٢) سيبويه، الكتاب مج ١ ص ١٥.

(٣) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي مج ١ ص ٥٩.

(٤) سيبويه، الكتاب مج ١ ص ١٤، وانظر: أبا علي الفارسي، الإيضاح العضدي مج ١ ص ٥٩.

(٥) الجرجاني، المقتصد مج١ ص ١١٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

**ظاهرة الإعراب في العربية**:

قبل الخوض في الخلاف في إعراب المضارع يحسن أن نعرض للإعراب في اللغة والاصطلاح، وهو في اللغة: "الإبانة... وإنما سُمِّي الإعراب إعراباً؛ لتبيينه وإيضاحه...، والإعراب هو النحو، وإنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأَعْرَبَ كلامَهُ إذا لم يلْحَنْ في الإعراب"(١)، وقال الجرجاني: "معنى الإعراب على وجهين: أحدهما أن يكون من قولهم: أعرَبَ عن نفسه، إذا بيّن ما في ضميره، وأوضحه؛ لأن حقيقة الإعراب إيضاح المعاني،... والمعرِب: الفصيح الذي يكشف عن مقاصده ويوضحُها. والوجه الثاني: أن يكون أعرَبَ منقولا من قولهم: عرِبَتْ معدتُهُ، إذا فسدت، فكأن المعنى في الإعراب إزالة الفساد ورفع الإيهام"(٢).

واختلف النحاة في الاصطلاح، فذهب جمهورهم إلى أنه الأثر الظاهر أو المقدر الذي يحدثه العامل، وقد قالوا ذلك انطلاقا من تعريف سيبويه، فقد قال عن الإعراب: "الرفع والنصب والجزم لحروف الإعراب"(٣)، وقال الزجاجي: "قد قلنا: إن الإعراب دالٌّ على المعاني، وأنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه، فهو عندنا حركة، نحو: الضمة في قولك: هذا جعفرٌ، والفتحة من قولك: رأيت جعفراً، والكسرة من قولك: رأيت جعفرا"(٤)، فهو – أي: الإعراب– "ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (عرب).
(٢) الجرجاني، المقتصد مج ١ ص ص ٩٧–٩٨، وانظر: السيوطي، الأشباه والنظائر مج ١ ص ٨٦.
(٣) سيبويه، الكتاب مج ١ ص ١٣.
(٤) الزجاجي، الإيضاح ص ٧٢.

سكون أو حذف"[١]، وقال ابن الناظم: "الإعراب: أثرٌ ظاهر أو مقدّرٌ يجلبه العامل في آخر المعرب"[٢].

وخالف آخرون فجعلوا الإعراب هو التغيير الذي يطرأ على آخر الكلمة بسبب تغيّر العوامل، ومن أولئك أبو علي الفارسي، جاء في الإيضاح "الإعراب: أن يختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل"[٣]، وعلى هذا الصيمريّ[٤]، والأنباري[٥]، وابن الحاجب[٦]، وابن عصفور[٧].

والذي تميل إليه النفس ما ذهب إليه الجمهور متابعين لسيبويه، وهو أن الإعراب هو الأثر (حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفا) الظاهر أو المقدّر على حرف الإعراب في المعرب.

ويجمع اللغويُّون العرب على أن حركات الإعراب دالةٌ على المعاني المختلفة التي تعتور الاسم من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها، إلا قطرباً، وهو من معاصري سيبويه، وإبراهيم أنيس، وهو من المعاصرين، ولا يقال: إن الإجماع خُرِم بهما.

قال الزجاجي: "إن قال قائل: قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟ فالجواب أن يقال: إن الأسماء –

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل مج ١ ص ٣٣.
(٢) ابن الناظم، شرح الألفية ص ٣٣.
(٣) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي مج ١ ص ٥٦.
(٤) انظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة مج١ ص ٧٦.
(٥) انظر: الأنباري، أسرار العربية ص ١٨.
(٦) انظر: الرضي، شرح الكافية مج ١ ص ١٨.
(٧) انظر: ابن عصفور، المقرب مج ١ ص ٤٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة- جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيدٌ عمراً، فدلُّوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به، وقالو: ضُرب زيدُ، فدلوا بتغيير أولِّ الفعل، ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادو ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"[(١)].

فالإعراب قرينة يحتاجها المتكلم للإفصاح عمّا في نفسه بالتضافر مع قرائن أخرى كقرينة الرتبة وقرينة السياق، لكنه في حالات لا يكون للمستمع والقارئ ما يجلي له المعنى إلا الإعراب، نحو: قولهم: أكرم زيداً عمرٌو، فلو أهمل الإعراب لما عُرِف الفاعلُ؛ لذا تجد المتكلم في اللهجات العامية لإهماله الإعراب يُضطرُّ إلى التزام قرينة الرتبة ما لم يكن ثمة قرينة أخرى ترفع اللبس، فيقولون:

أكل التفاحةْ محمدْ

وإن شاؤوا قالوا:

أكل محمدْ التفاحةْ

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ص ٦٩-٧٠.

ولا يجد المستمع لبسا في الأمر، إذ القرينة العقلية تجعل المستمع يقطع بأن التفاحة مأكولة، والآكل محمد، قُدِّمَ الفاعلُ (محمد) أو أُخِّر، وفي موضع آخر يقولون:

أكرم زيدْ عمرْو

ففي هذه الحالة لا يجد المستمع بدّاً من عدِّ زيد الفاعل.

وفي الفصحى قولهم:

أكل الكمثرى موسى

يُفهمُ المقصود، ويعرَف الفاعل والمفعول عن طريق القرينة العقلية، والذي يظهر أن قرينة الإعراب كانت تطورا نحوياً، ولعله كان خاصا بالحالات التي لا يظهر المعنى إلا باستطراد أو بقرينة أخرى كقرينة الرتبة، مما يفقد الكلام أمورا بلاغية مقصودة لذاتها، ولأن اللغة الأدبية هي المعتمدة في شعرهم وخطبهم، ولكثرة التقديم والتأخير في مثل هذين الفنَّيْن ازدادت الحاجة لظاهرة الإعراب، ومع فشوِّها أضحت ملتزمةً في كل الحالات حتى لو ارتفع اللبس بغيرها.

ويقول الأنباري: "الأسماء تتضمن معاني مختلفة، نحو: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض، يدلك على ذلك أنك لو قلت: (ما أحسن زيداً)، لكنت متعجبا، ولو قلت: ما أحسن زيدٌ لكنت نافيا، ولو قلت: ما أحسنُ زيد؟ كنت مستفهما عن أي شيءٍ منه حسنٌ، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب"[١]. وقال ابن يعيش: "الإعراب إنما يُؤتى به للفرق بين المعاني"[٢].

ولعل الأقرب أن للعربية الأدبية ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالإعراب بين المعاني، والمظنون أن العرب في كلامهم المرسل لا يلتزمون بالإعراب التزامهم به في اللغة الأدبية، بل يفرقون بين المعاني بالقرائن الأخرى.

وخالف قطرب النحاة، إذ لم ير الإعراب قد دخل للإبانة عن المعاني، قال: "وإنما أَعربتْ العرب كلامها؛ لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصَلُوا وأمْكَنَهُم التحريكُ، جعلنا التحريك معاقباً للإسكان؛ ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"[٣]، وقد يقال: ما دام أنهم كانوا محتاجين للوصل فاضطروا للحركة، فلمَ نوّعوا في الحركات؟ جاء في الأشباه "قيل له: فهلا لزموا حركةً واحدةً؛ لأنها مجزيةٌ لهم؛ إذ كان الغرض إنما هو حركةٌ تعقب سكونا؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع

(١) الأنباري، أسرار العربية ص ص٢٤-٢٥، وانظر: المرادي، توضيح المقاصد مج ١ ص ٥٠.
(٢) ابن يعيش، شرح المفصل مج ١ ص ٤٩.
(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ص ٧٠-٧١، وانظر: المرادي، توضيح المقاصد مج ١ ص ٥٠.

في الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة، هذا مذهب قطرب واحتجاجه"[١].

وقد رد عليه النحاة بردود، ومن هؤلاء ابن فارس، فقد أشار إليه بقوله: "زعم قوم أن العرب العاربة... لم يعرفوا إعراباً، ولا رفعاً، ولا نصباً"[٢]، ورد عليه فقال: "ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم بالعربية كتابتهم المصحف على الذي يعلله النحويّون في ذوات الواو والياء"[٣]، ومن الردود أنه "لو كان كما ذكر، لجاز جرّ الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأن القصد في هذا إنما هو الحركةُ تعاقبُ سكوناً يعتدل به الكلام، فأيُّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخير في ذلك، وفي هذا إفساد للكلام، وخروج على أوضاع العرب، وحكمة نظام كلامهم"[٤]. ولعل ردهم لا ينهض أن يكون حجة، إذ يُمكن أن يردُّ عليهم بأن طرد القواعد مقصود في اللغات فلو أرادوا التخلص من السكون بالتحريك فلا يلزم جواز التغيير، بل اختيار الحركة يخضع لقوانين، والتزامها طردا للقاعدة يتناسب والمنطق اللغوي، ولو نظرنا إلى تخلصهم من التقاء الساكنين نجدهم يتخلصون من ذلك بحذف أحدهما، أو بالتحريك، والاختيار بين الحذف والتحريك يخضع لضوابط، وكذلك اختيار الحركة المناسبة خاضع لقوانين صوتية.

---

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر مج ١ ص ٨٩.

(٢) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ص ٣٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر مج ١ ص ص ٨٩-٩٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد يقال: إن ابن مضاء تابع قطربا في إلغائه الإعرابَ، وهذا غير صحيح فإن ابن مضاء لم يتعرض إلى وجود الظاهرة فضلا على الاعتراض، لكنه أراد تبسيط تدريس علم النحو للتلاميذ، مما دعاه إلى إلغاء العلل الثواني والثالث، فهو لم يعترض على رفع الفاعل، أو أن يكون رفعه بالضمة، لكنه اعترض على التقعر في عرض الواقع اللغوي وتفسيره، إذ أشغل النحاةُ التلاميذ في ذكر علل رفع الفاعل، وأسباب جعل الضمة علامة للرفع، فدعوته ثورة على طرق التدريس، لا على ظاهرة الإعراب نفسها، قال في مقدمة كتابه (الرد على النحاة): "إني رأيت النحويين –رحمة الله عليهم– قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمُّوا... إلا إنهم التزموا ما لا يلزمهم... فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها"(١)، وإذا كان لآرائه صلة بما نحن في صدده، وهي ظاهرة الإعراب، فهو ما صدّر به كتابه من دعوة إلى إلغاء العوامل، قال: "قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنويّ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا: ضرب زيدٌ عمراً أن الرفع الذي في زيد، والنصب في عمرٍو إنما أحدثه (ضرب)؛ ألا ترى أن سيبويه –رحمه الله– قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه.

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة ص ٦٤.

وظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيِّن الفساد، وقد صرَّح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جنّي وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيءٍ غيره.

فأكّد المتكلم بنفسه ليرتفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء غيره"(١)، وقال في موضع آخر: "أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها...، وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"(٢)، ثم يعتذر بأنه "لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيّ، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها، لسومحوا في ذلك"(٣)، ولا شك أن الاعتقاد بالنظريات النحوية أفضى ببعضهم إلى سوء الاعتقاد بفصاحة العرب، بل بلغ الأمر ببعضهم إلى تلحين قراءة متواترة، وهذا الذي لا يقبله عاقل، ولكن هذا لا يجعلنا نرفض النظرية إذا أساء بعضهم تطبيقها، أو بالغ في طردها.

أما استشهاد ابن مضاء بنص من كتاب سيبويه فليس حجة له؛ إذ اللغويُّون، ومنهم سيبويه، يستخدمون تلك المصطلحات والعبارات للاختصار وتبسيط الفكرة، لكنهم يتفقون على أن المتكلم هو من يرفع اسما ليدلّ على

(١) المصدر نفسه، ص ٦٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.
(٣) المصدر نفسه، ص ص ٧٠-٧١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

معنى الفاعلية، وينصب آخرا ليدلّ على المفعولية، وفي كتاب سيبويه في مواضع مختلفة إشارات قريبة وبعيدة إلى أن المتكلم هو الذي يرفع وينصب، فمن تلك المواضع قوله: "وقال امرؤ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِيْ – وَلَمْ أَطْلُبْ– قَلِيْلٌ مِنْ المَالِ

فإنما رفع؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملكَ، وجعل القليل كافياً، ولو لم يُرِدْ ذلك ونَصَبَ فسد المعنى"(١)، فسيبويه يقولها صراحةً: الرفع والنصب من المتكلم.

وأما ابن جنيّ فإن قوله الذي أورده ابن مضاء شرحٌ لنظرية العامل عند سابقيه، وتبسيط لكلامهم، وعندما نقرأ كلام ابن جني السابق لما أورده ابن مضاء نجزم أنه ليس دليلا على ما أراد ابن مضاء من دلالة على مخالفة ابن جني لسيبويه، قال ابن جني: "إنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم، وهذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة..."(٢)، وخلاصة القول أن ابن مضاء لم يدع إلى إلغاء ارتفاع فاعل أو مبتدأ، أو نصب مفعول به...، فهو يقر مع سائر النحاة أن العرب تجعل مستحق الرفع مضموم الآخر، إلى أخره من حالات إعرابية ومعربات، لكن اعتراضه على فلسفة النحاة لنظرية الإعراب،

(١) سيبويه، الكتاب مج ١ ص ٧٩، والبيت لأمرئ القيس في ديوانه، انظر ص ١٢٩.
(٢) ابن جني، الخصائص مج ١ ص ص ١٠٩-١١٠.

وبهذا لا يعدُّ ابن مضاء يعترض على تغير أواخر الكلمات وارتباطها بتغير المعاني، بل إنه يؤكد على هذه الفكرة عندما ساق كلام ابن جني السابق.

وفي العصر الحديث يُذكر إبراهيم أنيس كلما عُرِضَ لظاهرة الإعراب، ويقال: إنه تابع قطرباً، لكنه لم يفعل، فإن كان لغويُّون قد وافقوه على أن قواعد الإعراب الدقيقة ودرسها وما فيه من فلسفة قد أثقلت كثيرا على المتعلمين، لكن قلَّما تجد من يوافقه على أن للإعراب قصةً "استُمِدَّت خيوطُها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل الثاني على يد قوم من صناع الكلام، نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصنا منيعاً امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشق اقتحامه إلا على قوم سُمُّوا فيما بعد بالنحاة"[(١)]، فهو بهذا الكلام يشكك في وجود الإعراب أصلا، ويرى أن أكثره من صنع النحاة، بخلاف قطرب الذي يقرُّ بوجود الظاهرة، لكنه يخالف سائر اللغويين في أنها لمعانٍ معينة، وهو أقرب إلى متابعة مستشرقين سيرد ذكرهم لاحقا، فأنيس ينكر ظاهرة لغوية كبرى، ويجعلها مجرد كذبة ساقها النحاة، وألزموا من جاء بعدهم باقتفاء أثرهم، والصحيح أن نظريته ثوب رثٌّ، غطى خُروقَه برُقَع أتى بها من كلام بعض المستشرقين كإنكار وجود الإعراب، وأن مصدره –أي: الإعراب– النحاةُ الذين وضعوا ضوابط ألزموا الفصحاء بها[(٢)].

(١) أنيس، أسرار اللغة ص ١٩٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن هؤلاء المستشرقين الذين أفاد أنيس من تشكيكهم في وضعه نظريته فريقٌ -منهم كوهين- ذهبوا إلى أن العرب لم يراعوا الإعراب إلا في اللغة الأدبية: شعرا ونثرا، أما ما يتواصلون به من حديث مرسل فلا إعراب يضبطه، أو على الأقلّ لم يعنوا فيه بالإعراب، وقد احتجوا بأن ليس في اللهجات الحديثة أثر للإعراب، كما احتجوا بأن للإعراب قواعدَ متشعبةً ودقيقةً مما يجعل تطبيقه عسيرا(١).

وبالغ آخرون فزعموا أن ما وصلنا من قواعد إعرابية ما هو إلا صنع نحاة القريتين، أرادوا أن يجعلوا للعربية نظاما دقيقا كما هو الحال في اللغات الإغريقية، وقد زادوا على الحجتين السابقتين أن قواعد الإعراب في العربية في تشعبها ودقتها العالية لا تتناسب والعقول الساذجة للعرب في عصورهم الأولى؛ فلا يمكن -والحال كذلك- أن تكون هذه الظاهرة أصيلة عندهم، بل لابد من علماء قد ابتدعوها ووضعوا لها القواعد الدقيقة، وألزموا المعاصرين لهم باحتذائها(٢).

ومن هذا الفريق كارل فلورز الذي ادّعى أن الفصحى التي وصل إلينا القرآن الكريم والشعر العربي بها مصنوعة، وأن القرآن كُتِبَ بلهجة شعبية، ثم نُقِل إلى الفصحى التي نعرفها اليومَ(٣).

ومنهم بول كال الذي زعم أن القرآن جاء بلغة مكية خالية من الإعراب، في حين كانت لغة البدو هي اللغة الأدبية، ولمكانة القرآن عمد نحاة البصرة والكوفة إلى دراسة لغة البدو واستنبطوا قواعدها ثم زادوا

(١) انظر: وافي، فقه اللغة ص ١٦١، والصالح، في فقه اللغة ص ١٢٤.
(٢) انظر: وافي، فقه اللغة ص ١٦١.
(٣) انظر: عبد التواب، فصول في فقه العربية ص ص ٣٧٧-٣٧٨.

على تلك القواعد، وادّعوا أن هذه لغة العرب، ثم عدّلوا القرآن على أساس تلك القواعد المستنبطة والمصنوعة(١).

وقرر أكثر المستشرقين أصالة الإعراب في العربية وفساد مذهب المنكرين(٢)، كما أكَّدوا أن اللغة العربية تمتاز بقواعد إعراب دقيقة تتمثل معظمها في أصوات مدٍّ قصيرة، تلحق أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة، وهذا النظام لا يوجد له نظير في اللغات الساميَّة(٣).

وكان نولدكه يرى أن "من الخطأ الشنيع الاعتقاد بأن اللغة الحية في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها إعراب"(٤).

ويوهان فك على هذا الرأي فقد كان يصرح بأنه "قد احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الإعرابي بسمةٍ من أقدم السمات اللغوية، التي فقدتها جميع اللغات السامية- باستثناء البابلية القديمة – قبل عصر نُمُوِّها وازدهارها الأدبي. وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف الإعرابي في لغة التخاطب الحي، فأشعار عرب البادية- من قبل العهد الإسلامي ومن بعده- ترينا علامات الإعراب مطردة، كاملة السلطان، كما أن الحقيقة الثابتة من أن النحويين واللغويين الإسلاميين كانوا –حتى القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي على الأقل- يختلفون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم، تدل على أن التصرف الإعرابي كان بالغاً أشدَّه لذلك العهد، بل لا نزال حتى اليوم، نجد بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الإعراب"(٥).

---

(١) انظر: المرجع نفسه، ص ٣٧٨.
(٢) انظر: وافي، فقه اللغة ص ١٦٢.
(٣) انظر: المرجع نفسه، ص ١٦١.
(٤) رمضان، فصول في فقه اللغة ص ٣٨١.
(٥) يوهان فك، العربية ص ص ٣٤-٣٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد أكد برجستراسر على أن "الإعراب ساميٌّ الأصل، تشترك فيه اللغة الأكادية وفي بعضه الحبشية ونجد آثاراً منه في غيرها أيضاً"(١).

وقد استدل جمهور اللغويين على عدم صحة ما احتج به منكرو الإعراب بأمور، منها:

١- عدم وجود الإعراب في اللهجات العامية الحاضرة لا يدل على عدم وجوده عند الأقدمين، فإن اللغات تخضع لقوانين التطور في مفرداتها وأوزانها ودلالاتها وقواعدها النحوية مما يبعدها عن أصلها(٢).

٢- أن من قوانين التطور الصوتي ضعف الأصوات الأخيرة في الكلمة وانقراضها، وهو قانون عام خضعت له اللغات الإنسانية، ولذا وجدنا هذا الأثر في اللهجات العامية كلها، فلا يمكن عدّ اتفاقها في انقراض الإعراب دليلا على عدم وجود في اللغة الأصل(٣).

٣- أن الإعراب ظاهرة من ظواهر بعض اللغات السامية القديمة، فالعربية لم تكن اللغة الأولى التي وُجِدت فيها ظاهرة الإعراب، ففي الأكاديّة وُجد الإعراب، فهذا قانون حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م) كتب بالبابلية القديمة، والإعراب فيه ظاهر(٤). وفي اللغة الحبشية تظهر حالة النصب(٥)، وأما مسألة دقة قواعد الإعراب، وأنها لا تتناسب وبساطة العرب فيمكن أن يقال: إن البيئات اللغوية البسيطة قد تجد في قواعدها النحوية والصرفية

(١) برجستراسر، التطور النحوي ص ١١٦.
(٢) انظر: وافي، فقه اللغة ص ١٦٢.
(٣) انظر: المرجع نفسه، ص ١٦٢.
(٤) انظر: عبد التواب، فصول في فقه اللغة ص ٣٨٢-٣٨٣ .
(٥) انظر: المرجع نفسه، ص ٣٨٤.

والصوتية دقة عجيبة، خذ على ذلك مثلاً قلب النجديين الكاف إلى صوت بين التاء والسين، وهذا القلب يخضع لقوانين صوتية دقيقة، والقوم كان ينـدر فيهم من يحسن القراءة، فهم من حيث مستوى علمهم إلى عرب الجاهليـة أشد قربا.

٤- القرآن الكريم:

وصل إلينا القرآن الكريم معرباً متواتراً بالرواية الشفهية عـن رجـال ثقات أثبات؛ لذا لا يمكن علمياً قبول فكرة خلوِّ القرآن مـن الإعـراب فـي العصور الأولى[١]، وكان المستشرق يوهان فك في معـرض حديثـه عـن العربية الفصحى يستدلُّ على أن القرآن كان يقرأ في عهد النبيّ -صلى الله عليه وسلم- معرباً بـ"أن مواقع كلام القرآن الاختيارية لا تترك أثرا لشـكٍّ فيه كذلك، انظر مثلا آية ٢٨ من سورة فاطر: (إنّما يخْشى اللهَ من عبـادِه العلماءُ)، وآية ٣ من سورة التوبة: (أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولَه)، وآية ١٢٤ من سورة البقرة: (وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ)، وآية ٨ من سـورة النساء: (وإذا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أولوا القربى)، فمثل مواقع الكلمات فـي هـذه الآيات... لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزالُ الإعراب فيها حيًّا صـحيحا، يضاف إلى ذلك شهادة القرآن نفسه، مثل آية ١٠٣ من سورة النحل: (وهذا لسانٌ عربيٌّ مبينٌ)، وصريح من هذا أنه لم يقم عند محمد ومعشره فرقٌ هام بين لغة القرآن وبين لغة العرب، أي: قبائل البدو"[٢].

(١) انظر: المرجع نفسه، ص ٣٨٦.

(٢) يوهان فك، العربية ص ٣٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٥- الرسم العثماني:

إن القرآن دُوِّنَ في عهد عثمان قبل ظهور النحاة المنسوب لهم إعرابُه، وقد كان في الرسم العثماني رموز تدل على أنه معرب، "وذلك أن المصحف العثماني يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون، المؤمنين،...)، وعلامة إعراب المنصوب المنون (رسولاً ، شهيداً، بصيراً، ...) وهلمّ جرا، ولا شك في أن المصحف العثماني قد دوِّنَ في عصر سابق بأمد غير قصير لعهد علماء البصرة والكوفة، الذين تنسب إليهم هذه المذاهب الفاسدة: اختراع قواعد الإعراب"(١).

٦- "أنه قد بقي في اللهجات العامية الحاضرة كثير من آثار الإعراب، وخاصة الإعراب بالحروف، فيقال مثلاً في عامية المصريين وغيرهم: أبوك وأخوك، لا أبك وأخك، وينطق بجمع المذكر السالم مع الياء والنون (الطيبين، المؤمنين، ... إلخ)، وفي معظم لهجات العراق ونجد والحجاز في العصر الحاضر ينطق بالأفعال الخمسة مثبتة فيها نون الأعراب (يمشون، تمشين، تمشون، ..)، وروى بعض الباحثين آثار الإعراب بالحركات لا تزال باقية في لهجات بعض القبائل الحجازية في العصر الحاضر"(٢)، ولا يظهر أن ما ذكره من الإعراب، فإن قولهم: أبوك وأخوك من إلزامهم هذه الأسماء الواو، فيقولون: راح أبوك، وأكرمت أبوك، وهذا أبو طيب، وكذلك شأن المثلين الذين ذكرهما، فإن من باب إلزام ذلك الاسم الواوَ، كما فعل بعض العرب عندما ألزموا المثنى والأسماء الخمسة الألفَ، فعاملوه معاملة المقصور، ولعل الأقرب أن يعد من الآثار الإعرابية في لهجة عاميّة حاضرة

(١) وافي، فقه اللغة ص ١٦٤.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٢.

تنوينَ عرب الجزيرة للنكرة : نحو: قريت كتابٍ قديم، فإذا عرفوه بالإضافة حذفوا التنوين، فيقولون قريت كتابْ التاريخ، كذلك يحذفون أحياناً ما يقابل التنوين في المثنى، يقولون: الله يرحم والديك، والأقرب أن يكون حجة في هذا السياق ما ذكره الصالح من أن الإعراب لم يضمحل مطلقا، بل تُدُرِّج في الاستغناء عنه، ويشير إلى "احتفاظ البدو الفصحاء بالإعراب حتى زمن الجاحظ"(١)، مما يدلّ على أن اللحن قد تفشى في زمن الجاحظ، لكن من العرب من ما يزال الأدباء يرونهم قد سلمت ألسنتهم من اللحن، ولو لم يكونوا معربين ما حضّ الأدباء على الاختلاف إلى الفصحاء العقلاء من الأعراب.

٧- أنه لا يجب أن يدفع دقة القواعد وتشعبها إلى الاعتقاد بأنها مخترعة، فقواعد اليونانية واللاتينية والألمانية الحديثة لا تقل دقة وتشعباً عن العربية، ولم يدَّع أحدٌ أنها مخترعة، بل إنه لم يثبت أن لغةً اخترعت لها قواعد(٢)، فجلُّ عمل النحويين استقراء اللغات ثم استنباط قواعدها.

٨- أن النحويين لم يكونوا على علم باليونانية واللاتينية وقواعدها، كما أن قواعد العربية تختلف عن قواعد تلكما اللغتين(٣).

٩- أن علماء النحو كانوا شديدي الحرص عند أخذهم للنصوص التي على أساسها وضعوا القواعد(٤).

---

(١) الصالح، دراسات في فقه اللغة ص ١٢٥.

(٢) انظر: وافي، فقه اللغة ص ١٦٣، والصالح ، دراسات في فقه اللغة ص ١٢٥.

(٣) انظر: وافي، فقه اللغة ص ١٦٣.

(٤) انظر: المرجع نفسه، الموضع نفسه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٠- لا يمكن تصور تواطؤ النحاة كلهم على اختراع القواعد على اختلاف أماكنهم وأزمانهم، كما لا يمكن تصور قبول الناس لهذه القواعد الغريبة عنهم والتدرّب عليها(١).

## سبب إعراب المضارع وأصالته:

اختلف اللغويُّون القدماء والمحدثون حول أصالة إعراب المضارع وسببه، ولا يغيّر الاختلاف من الواقع اللغوي شيئا، فالقول بأن إعرابه ليس بأصلي لا ينفي حقيقة تعاقب العلامات الإعرابية عليه، ولا ينفي أن المضارع تختلف معانيه باختلاف حالاته الإعرابية، وقد كان للغويين في ذلك مذاهب، هي:

## مذهب البصريين:

لم يختلف نحاة البصرة والكوفة على إعراب المضارع، لكن اختلفوا في علة إعرابه(٢)، إذ ذهب البصريون إلى أن الإعراب في الاسم أصل، وفي الفعل المضارع فرع، وأن علة إعراب المضارع مشابهته الاسم المستحق للإعراب أصالة، فأُعرب المشابِهُ، وهو المضارع، من أجل المشابهة(٣).

وأصالته في الاسم عندهم من أجل اختلاف المعاني فيه، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلولا الإعراب ما عملت هذه المعاني من

(١) انظر: وافي، فقه اللغة ص ١٦٣، والصالح ، دراسات في فقه اللغة ص ١٣١.
(٢) انظر: ابن السراج، الأصول مج ١ ص ٥٠، والجرجاني، المقتصد مج ١ ص ص ١٠٧-١٠٨، والأنباري، الإنصاف مج٢ ص ٥٤٩.
(٣) انظر: ابن السراج، الأصول مج ٢ ص ١٤٥، والجرجاني، المقتصد مج ١ ص ص ١٠٧-١٠٨، والأنباري، أسرار العربية ص ص ٢٤-٢٥.

الصيغة، ويضربون لذلك مثلاً الجملة: (ما أحسن زيد)، فمع نصب زيد تدل الجملة على التعجب، وبالرفع تكون الدلالة على النفي، وبالجر تضحي الدلالة استفهاماً، ولولا إعراب الاسم لوقع اللبس(١)، أما الحرف والأفعال ومنها المضارع فـ "تدلّ على ما وضعت له بصيغها، فعدم الإعراب لا يخلّ بمعانيها، ولا يورث لبساً فيها، والإعراب زيادة، والحكيم لا يريد زيادة لغير فائدة"(٢)، ويحتجّ الزجاجي على أن إعراب المضارع ليس أصليا بأنه لا تعتوره المعاني، وهذه مسألة خلافية، يقول: "إجماع الجميع على أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة، ويدل على الفاعل والمفعول، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء،... وهذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف"(٣).

ويسوق البصريون ما يدل عندهم على أصالة إعراب الاسم حججا، فـ"الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف،... وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأن الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلة، فالعلة التي بنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها"(٤)، ويقول الزجاجي في اعتلالهم لإصالة إعراب الاسم: "المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعالُ والحروف، وهذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علةٌ منعتها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف، وعرض لبعض

(١) انظر: ابن السراج، الأصول مج ١ ص ٥٠، والجرجاني، المقتصد مج ١ ص ص ١٠٧-١٠٨، والأنباري، أسرار العربية ص ص ٢٤-٢٥.
(٢) الأنباري، أسرار العربية ص ٢٥، وانظر: الرضي، شرح الكافية مج ١ ص ١٧.
(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ٧٧.
(٤) ابن السراج، الأصول مج ١ ص ٥٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأُعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء... فمل اسم رأيته معربا فهو على أصله، وكل فعل رأيته معربا فقد خرج عن أصله"[١]، فهو يحتج بعلة جدلية فلولا أن المضارع إعرابه فرع عن الاسم لما سُئل عن سبب إعرابه، ولولا أن إعراب الاسم أصلٌ لما اعتُلَّ لبنائه.

ومما يستدلون به على أن الأفعال المضارعة ليس بأصليٍّ إعرابُها "أنها عوامل في الأسماء، بإجماع منَّا ومن مخالفينا، فلو وجب أن تكون مُعْرَبَة لوجب أن تكون لها عوامل تعربها؛ لأنه لا بد للمعرَب من معرِب، ثم لم تكن بأحق بالإعراب من عواملها، فكان يجب أن تعرَب عواملُها...، وهذا بيِّن فساده، فلما بيّن فساد هذا وجب أن تكون غير معرَبة كسائر الحروف والعوامل"[٢]، وهذا الكلام على الأسماء العاملة، كالمصدر: ضربا زيداً، والأسماء المشتقة: هم القائلون خيرا، والمعروف كرمهم، واسم التفضيل: أنت أكرم خلقا من أخيك، وأسماء الأفعال: فهيهات العقيقُ، وأسماء الشرط: من يهن يسهل الهوان عليه، كل الأسماء السابقة عملت في الاسم والفعل، فهل ندّعي أن إعرابها غير أصلي؛ لأنها عوامل؟!.

## مذهب الكوفيين:

ذهبوا إلى أن الإعراب في الاسم والمضارع أصل، والأفعال المضارعة إنما أعربت؛ لأنه دخلها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة[٣]، فاللبس الواقع في الاسم ويرفعه الإعراب واقع كذلك في المضارع ويحتاج إلى إعراب يرفعه، ومن ذلك عندهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فنصب

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ٧٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٨.
(٣) انظر: الأنباري، المنصف مج ٢ ص ٥٤٩، و العكبري، التبيين ص ١٥٤.

تشرب يدل على النهي عن الجمع بينهما، ويكون المعنى لا تأكل السمك مع شرب اللبن، فينهى عن شرب اللبن حال أكل السمك، وإذا جزمت تكون نهيت عن أكل السمك، وكذلك عن شرب اللبن، في حين الأولُ لا ينهاك عن أكل السمك أو شرب اللبن، لكن ينهى عن الجمع بينهما، وأما الرفع فتكون دلالته النهي عن أكل السمك، مع عدم النهي عن شرب اللبن، وهكذا اختلفت المعاني التي ولدها المضارع، والإعراب وحده هنا الذي يرفع اللبس(١).

قال الرضي: "مذهب الكوفيين في كون المضارع أصيلا في الإعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه"(٢)، وقال في موضع آخر: "وقال الكوفيون: أُعرب الفعل المضارعُ بالأصالة، لا للمشابهة، ذلك لأنه قد يتوارد عليه أيضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعا لتعينه، وذلك نحو قولك: لا تضرب، رفعُه مخلصٌ لكون (لا) للنفي دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، نصب تشرب دليل على أن الواو للصرف، وجزمه على كونها للعطف،... ويتغيّر المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم طُرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى، نحو: يضرب زيد، ولن يضرب زيد، ولم يضرب زيد، كما طُرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول، نحو: أكل الخبزَ زيدٌ، سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم، أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة أو أقلّ أو مساوية لها فإنه قد يطرد في الأكثر الحكمُ الذي ثبتت علته"(٣).

---

(١) انظر: العكبري، التبيين ص ص ١٥٤-١٥٥، والمرادي، توضيح المقاصد مج ١ ص ص ٥٦-٥٧، والسيوطي، همع الهوامع مج ١ ص ٥٤.

(٢) الرضي، شرح الكافية مج ١ ص ١٦.

(٣) المصدر نفسه، مج ٢ ص ٢٢٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وكان ابن شقير يذكر حجة الكوفيين تلك، ويتعصب لرأي الكوفيون، يقول الزجاجي: "قال بعضهم: الدليل على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معاً أن الأفعالَ أيضاً تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء فتكون ماضية، ومستقبلة، وموجبة، ومنفية، ومجازًى بها، ومأموراً بها، ومنهياً عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب، والذكر والأنثى، فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عندكم فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها؛ لأنها مثل ذلك أو أكثر، وإلا فما الفرق؟!، وكان ابن شقير يعتلُّ بمثل هذا الاعتلال ويردده كثيرا"(١).

ومما احتج به نحاة الكوفة على أصالة إعراب المضارع قول بعضهم: "وَقَعَ الفعلُ بين الأداة والاسم، يعني بالأداة: حروف المعاني، قال: فأشبهَ الأداة بأنه لا يلزم المعنى في كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه، فضارع (ليت) التي تقعُ للتمني، فإذا زال التمني زالت، وكذلك ما أشبه (ليت) من الأدوات، وأشبه الاسم بوقوعه على دائم الفعل،... فأعطى بحصة شبهِهِ الاسمَ الرفعَ والنصب، ومُنع من الخفض لتقصيره عن كل منازل الأسماء، وخص بالجزم وترك التنوين في كل حال؛ لحصة شبهه الأداة"(٢).

ورُدَّ على تعليلهم إعراب المضارع باختلاف المعاني وطول الوقت بأن الحروف –وهي مبنية– "تدخلها المعاني المختلفة، ألا ترى أن (ألا) تصلح للاستفهام والعرض والتمني، و(مِنْ) تجيء لمعانٍ مختلفة من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد، إلى غير ذلك من الحروف، ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شيءٌ... والأوقات الطويلة تبطل بالفعل

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ٨١.
(٢) المصدر نفسه، ص ٨٢.

الماضي؛ فإنه ينبغي أن يكون معربا؛ لأنه أطول من المستقبل؛ لأن المستقبل يصير ماضيا، والماضي لا يصير مستقبلا، فإذا كان الماضي الذي هو أطول مبنيا فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذي هو دونه معربا؟ فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معربا"(١).

ومما أُجيب به الكوفيُّون أن إعرابَ المضارع "لا يتوقفُ عليه فهم المعنى، بل المعنى يدرك بالقرائن المختصة،... إذ لا فرق بين قولك: يضرب زيد في الضم والفتح والكسر والسكون فإنه في كل حال يدلُّ على الحدث والزمان، وكذلك إذا قلت: لم يضرب ولن يضرب فإن الفعل منفيٌّ ضممت أو فتحت أو سكّنت"(٢)، وهذا الكلام استدعاه الرد على الكوفيين، لكنه لا يعنيه صراحة، إذ صرح سيبويه ومن جاء بعده بأن المعنى يتغير إذا تغيرت علامة إعراب المضارع، وسيرد في آخر البحث تفصيلٌ مغن عن ذكره الآن.

أما الزجاجي فحتى اختلاف المعاني التي يدل عليها المضارع لم يرها دليلا على أصالة الإعراب في المضارع، قال: "إن اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها، لا لها؛ لأنه إنما تختلف معانيها للأسماء، التي تعمل فيها، فهو الذي ذكرناه بعينه من اختلاف المعاني المعتورة للأسماء، ألا ترى أنا لم نقل: إن الاسم يختلف معناه في ذاته ليتغير عن الاسمية ولا يتغير المسمى به، وإنما اختلاف المعاني الداخلة عليها هو أن تكون فاعلة مرة ومفعولة أخرى، وتكون مأمورة مرة، ومنهية أخرى، وتكون مخبرة مرة، ومخبرا عنها، وموجبا لها الفعل، ومنفيا عنها، فهذا بعينه هو الذي من أجله وجب للأسماء الإعرابُ"(٣).

---

(١) الأنباري، الإنصاف مج ١ ص ٥٥٠.

(٢) العكبري، التبيين ص ص ١٥٤-١٥٥، والمرادي، توضيح المقاصد مج ١ ص ٥٧.

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ٨١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

**مذهب ثالث**:

نُسِب إلى ابن مالك قولٌ يجمع فيه بين مذهبي المدرستين، فعنده أن إعراب المضارع فرعٌ عن إعراب الاسم، لكن العلة تعاور المعاني، قال عن إعراب المضارع: "وجه الشبه أنه يعرض له بعد التركيب معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة، كما يعرض ذلك في الاسم، ولا يميز بينها إلا الإعراب،... فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، فلهذا جعل في الاسم أصلا، والمضارع فرعا"(١).

**النحاة المتأخرون**:

وذهب متأخرو النحاة، إلى أن الإعراب في الفعل أكثر أصالةً منه بالاسم، فالمضارع عندهم أعرب بلا سبب؛ مما يدل على أن الإعراب فيه أصيل، وفي الاسم لم يعرب إلا لسبب، وهو اختلاف المعاني(٢).

ولا يخفى أن الخوض في مثل هذا الحديث فلسفة تنأى بنا عن الواقع اللغوي، وهو أن العرب أعربت المضارع، ولعل الأقرب ما نسب إلى ابن مالك من أن الأصل إعراب الاسم؛ لأنه الأصل ابتداءً؛ ولكثرة أنواعه وكثرة معانيه، والمضارع أعرب حملا على الاسم ليس لمشابهته إياه في ترتيب الحركات، بل أُعرب لأنه تتعاوره المعاني، التي يحددها الإعراب، فالمضارع أوسع الأفعال دلالة على الزمن، إذ يدل على ماضيه وحاضره ومستقبله، قريبه وبعيده، مع تعدد أحواله مقارنة بنوعي الفعل الآخرين.

---

(١) السيوطي، همع الهوامع مج ١ ص ص ٥٤-٥٥.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب مج ٢ ص ٨٣٤.

**الخلاف في بناء المضارع المتصل بأحد النونين**:

يتفق النحاة على أن الإعراب في الاسم أصل، وأن المضارع معرب، واختلفوا في سبب إعرابه، وكون الإعراب أصلا أو فرعا عن إعراب الاسم، وكثير من النحاة يجعل ما بني من الاسم يرجع إلى شبهه بالحرف، ويجعل البناء في بعض الأسماء لا يحتاج إلى علة؛ لعدم تمكنه من الاسمية، أما المضارع فأعربه العرب لشبهه بالاسم، وقيل: أعرب أصالة، لكنهم بنوه في حالتين، هما:

١. **إذا أسند إلى نون النسوة**:

إذا كان فاعل المضارع ضمير نون النسوة متصلا جاؤوا بالمضارع ساكنْ الآخر، ولو كان مرفوعا أو منصوبا، فالمضارع في هذه الحالة ساكن آخرُه لزوماً، وهذا أمر لا يختلف فيه نحويّان، ولزوم المضارع حالة إعرابية واحدة جعل النحاة يعدّونه مبنيا، لكن من النحاة من لم ير في دخول نون النسوة مسوغا لإخراجه من حيز الإعراب ومشابهة الاسم إلى حيز البناء مشابهة الحرف، قال أبو حيان: "المضارع معرب، إلا إن اتصلت به نون الإناث، فالجمهور على أنه مبني، خلافاً لقوم منهم ابن درستويه، فإنه زعم أنه معرب، وتبعهم السهيلي"(١)، وقد قال سيبويه في بناء المضارع المسند إلى نون النسوة: "إذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونا... وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلتَ فعلْتَ وفعلْنَ، فأُسكن هذا ههنا وبُني على هذه العلامة، كما أُسكن فَعَلَ؛ لأنه فِعْلٌ كما أنه فِعْلٌ، وهو متحرك كما أنه متحرك، فليس هذا بأبعد

(١) المصدر نفسه، مج ٢ ص ٦٧٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فيها –إذ كانت هي وفَعَلَ شيئا واحدا– من يفْعَل، إذ جاز لهم فيها الإعرابُ حين ضارعت الأسماء، وذلك قولك: هن يفْعَلْن، ولن يفْعَلْن، ولم يفْعَلْن"[١]، ولعل سيبويه يشير إلى أن سبب البناء صوتيٌّ، فالمضارع ونون النسوة أصبحا شيئا، فلما توالت الحركات وحدث الثقل سكنوا للتخفيف، ولعل قوله: بنيت على السكون يعني: لزمت السكون.

٢. **عند اتصاله بأحد نوني التوكيد**:

المضارع الصحيح الآخر والناقص غير المختوم بألف تلزم الفتحة آخره إذا اتصل بنون التوكيد، لكن النحاة اختلفوا في عدّ المضارع المتصل بنون التوكيد مبنيا على مذاهب ثلاثة، أولها: بناء المضارع إذا باشرته نون التوكيد، فإن فُصل بين المضارع والنون بفاصل أُعرب، ولا فرق بين أن يكون الفاصل ملفوظا كقولك: يجلسان؛ ففرّق بين المضارع ونون التوكيد الألفُ، وبين غير ملفوظ كواو الجماعة وياء المخاطبة، نحو: تدرسون وبتوكيدها تُحذف علامة الرفع –في حال كان مرفوعاً– النون للتخلص من تلاقي الأمثال، ثم تُحذف الواو للتخلص من التقاء الساكنين: واو الجماعة ونون التوكيد، ثم تصبح تدرسُنَّ، وهذا مذهب جمهور النحاة، وثانيها: أنه معربٌ بكل أحواله، وثالثها: قوم جعلوا المضارع المتصل بنون التوكيد مبنيا إذا اتصل بالنون مطلقا، أي: حتى لو لم يكن بين المضارع ونون التوكيد مباشرة، قال أبو حيان: "إن اتصلت به نون التوكيد، فثلاثة مذاهب، يفصل في الثالث بين ما رُفع بالنون فيكون معرباً، وما لم يرفع بها فيكون

(١) سيبويه، الكتاب مج ١ ص٢٠.

مبنياً"[١]، والمذهب "أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد، نحو: هل تضربَنَّ، فإن لم تباشره أُعرب، وهذا هو مذهب الجمهور"[٢]، والمذهب الثاني مذهب الأخفش، وهو أن المضارع "مبنيٌّ مع نون التوكيد، سواءً اتصلت به نون التوكيد أم لم تتصل"[٣]، وثالث المذاهب ما "تُقل عن بعضهم أنه معربٌ وإن اتصلت به نون التوكيد"[٤].

ولعل الأخفش أصاب؛ إذ لم يفرق بين المضارع المباشر لنون التوكيد وذلك الذي لم يباشر، والذي يظهر أن الأولى إبقاء المضارع على أصله في الإعراب فإن دخول نون جمع الإناث أو نون التوكيد عليه لم يلغ مشابهته الاسم الذي من أجلها أُعرب، فلعل السبب في لزوم المضارع الفتحة في الموضعين صوتي بحتٌ، أللهم إلا أن يقال إن لزوم المضارع حالة واحدة عند إسناده إلى نون النسوة، أو اتصاله بنون التوكيد ابتعد عن الاسم المتغير فكأن امتناع المضارع عن التغير الإعرابي جعلهم يبقونه على أصله من بناء.

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب مج ٢ ص ٦٧٤، وانظر: ابن عقيل، شرح الألفية مج١ ص ٣٩.

(٢) ابن عقيل، شرح الألفية مج١ ص ٣٦.

(٣) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(٤) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

## الحالات الإعرابية للمضارع

لا يكاد يختلف النحويُّون على أن الفعل المضارع معرب، لكنهم اختلفوا في سبب إعرابه، وقد تعرّض البحث لهذه المسألة، فالكوفيون ذهبوا إلى أن سبب الإعراب في الأسماء والأفعال دلالتها على معاني مختلفة، تحتاج إلى قرينة تفرق بين الدلالات لكيلا يقع لبس، والمضارع مع تعدد المعاني التي يدل عليها له دلالة على زمن ممتد من الماضي إلى المستقبل مرورا بالحاضر، وهذا يوجب ما يعين على تحديد الزمن المقصود، وهذا لا يتأتى إلا بالإعراب، وخالفهم البصريون، فعلى إقرارهم بأن المضارع معرب، وأن للمضارع دلالات متشعبة، وزمن ممتدٌّ فإنهم لا يسلمون بأنهما سببان لإعراب المضارع، فالماضي زمنه أوسع، وهو مبني، والحرف له معاني لا تعرف إلا من خلال السياق، وما اضطروا إلى إعرابه، ولعل هذا التباين بين الفريقين كان له أثر على تعليلهم لرفع المضارع ونصبه وجزمه.

### أولا: رفع المضارع:

يفرق النحويّون بين موجب إعراب المضارع وبين العامل في رفعه فـ"الفعل إنما أُعرب ما أعرب منه لمشابهته الأسماء، فأما الرفع خاصة فإنما هو لموقعه موقع الأسماء، فالمعنى الذي رفعت به غير المعنى الذي أعربت به"(١)، وهم بعد يتفقون على أن المضارع إذا لم يسبقه ناصب أو جازم جيءَ به مرفوعا، لكنهم اختلفوا في رافعه، قال بعضهم بأنه عامل لفظي، غير أن جمهور النحويين على أنه العامل في رفع المضارع معنوي،

(١) ابن السراج، الأصول في النحو مج٢ ص ص ١٤٦-١٤٧.

ثم يعودون ليختلفوا في هذا العامل المعنوي، وتفصيل الخلاف: أنهم في رافعه مذاهب، هي:

## مذهب الكسائي:

أن العامل في رفع المضارع حروف المضارعة نفسها، فأفعل رافعُهُ الهمزةُ، ونفعل العامل في رفعه النون، وكذلك تفعل ويفعل[١]، وقد رُدَّ بأمور، هي:

١- أن أحرف المضارعة هذه جزء من المضارع، بل هي "من تمام معناه، فلو قلنا: إنها هي العاملة لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال، ويخرج على هذا أن المصدرية فإنها تعمل في الفعل المستقبل وهي معه في تقدير المصدر؛ لأنها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل، وكل واحد منهما ينفصل عن صاحبه، فبان الفرق"[٢].

٢- أن المضارع ينصب ويجزم وأحرف المضارعة فيه، فلو كانت عامل الرفع لبقي المضارع معها مرفوعا[٣].

٣- ومن الردود "أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل"[٤].

---

(١) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف مج٢ ص ٥٥٣.
(٢) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(٣) انظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(٤) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

**مذهب الكوفيين والأخفش وجماعة من النحويين:**

ذهب أكثر الكوفيين[١] إلى أن العامل في رافع المضارع هو التعرّي من العوامل اللفظية مطلقا، وعزي للفراء[٢]، واختاره ابن مالك[٣]، وقد احتجوا بأن "هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم... فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب... وإذا دخلت عليه الجوازم دخله الجزم... وإن لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم، وبسقوطها عنه دخل الرفع"[٤]، واحتجوا على من قال بأن رافعه وقوعه موقع الاسم بأنه في قولك: كان زيد يقوم "قد حل محل الاسم إذا كان منصوبا وهو قائما، ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم، والاسم يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا؟، ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض"[٥]، وردّ بعضُهم هذا الكلام بأن "عوامل الاسم لا تعمل في الأفعال، وهذا فعل؛ فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملا فيه"[٦]، وردّوا القول بأن العامل في رفع المضارع التجرد من النواصب والجوازم بأنه يؤدي إلى القول بأن النصب والجزم سابقان للرفع، وأنه "لا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم، وذلك لأن الرفع صفة الفاعل،

---

(١) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف مج٢ ص ٥٥١، وابن الناظم، شرح الألفية ص ٦٦٤.

(٢) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك مج ٤ ص ١٢٩.

(٣) انظر: ابن عقيل، شرح الألفية خ ص ٤٨٠.

(٤) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف مج٢ ص ٥٥١.

(٥) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(٦) المصدر نفسه، مج٢ ص ٥٥٣.

والنصب صفة المفعول... فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدا"[١].

**مذهب ثعلب**[٢]:

أن العامل في رفع المضارع المضارعة نفسها.

**مذهب الأعلم**[٣]:

أن العامل في رفعه الإهمال، لعل المقصود ألّا عاملَ ينصبه، ولا جازم له؛ لذا رفعوه، فيكون العامل الإهمال.

**مذهب مجهول**:

أن السين وسوف هي التي ترفع المضارع، وقال المازني في الردّ على "من ادّعى أن السين وسوف ترفعان الأفعال المضارعة: لم نر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام"[٤]، وقد يقال: إن المضارع يرفع ولو لم يسبق بذلكما الحرفين، ولعل من قال بهذا يقصد أن دخول السين وسوف مخرجٌ الفعلَ من الزمن الماضي بخلاف المضارع المجرد من الأدوات إذ يحتمل غير زمن، ومع بعض الأدوات لا يحتمل إلا الماضي، وقد عرض السهيلي لهذا الأمر ولأثر أحرف المضارعة دون أن يشير إلى دعوى أنهما الرافعان للمضارع، قال: إن قيل: "لمَ لمْ تعمل السين وسوف في الفعل المستقبل وقد استبدت به دون الاسم، وشأن الحروف المستبدة بالأفعال أو الأسماء دون الأفعال أن

(١) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع مج٢ ص ٢٧٤.
(٣) انظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(٤) ابن جني، الخصائص مج ١ ص ١٩٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تكون عاملة؟ فإن الجواب أنها فاصلة لهذ الفعل عن فعل الحال، كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي فأشبهتها وإن لم تكن مثلها في اتصالها ولحوقها بالأصل، كما أشبهت حال الألف واللام التي للتعريف حال العلمية لاتصالها اتصالها وتعرف الاسم بها، وإن لم تكن ملحقة بحروف الأصل، فلما لم تعمل تلك في الأسماء مع اختصاصها بها لم تعمل هذه مع الأفعال مع استبدادها بها"[(١)].

## مذهب سيبويه وجمهور البصريين:

ذهب سيبويه وجمهور البصريين[(٢)] إلى أن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم؛ قال سيبويه عن الأفعال المضارعة: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبنيّ على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور، أو منصوب فإنّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها، وعلّته: أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء، كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ"[(٣)]، ويضرب أمثلة لتلك المواضع فيقول: "فأمّا ما كان في موضع المبتدأ، فقولك: يقول زيد ذاك، وأمّا ما كان في موضع المبنيّ على المبتدأ، فقولك: زيد يقول ذاك، وأمّا ما كان في موضع غير المبتدأ، ولا المبنيّ

(١) السهيلي، نتائج الفكر ص ص ١٢٣-١٢٤.
(٢) انظر: المبرد، المقتضب مج ٢ ص ٥، وابن السراج، الأصول مج ٢ ص ١٤٦، والفارسي، الإيضاح العضدي مج ١ ص٣١٨، والزمخشري، المفصل ص ص ٣١٤-٣١٥، والأنباري، أسرار العربية ص ٣٢٢.
(٣) سيبويه، الكتاب مج ٣ ص ص ٩-١٠.

عليه، فقولك: مررت برجل يقول ذاك، وهذا يوم آتيك، وهذا زيد يقول ذاك، وهذا رجل يقول ذاك وحسبته ينطلق، فهكذا هذا وما أشبهه، ومن ذلك أيضاً: هلاّ يقول زيد ذاك فيقول في موضع ابتداء، وهلاّ لا تعمل في اسم ولا فعل، فكأنّك قلت: يقول زيد ذاك"(١)، فقيامه مقام الاسم يكون من وجهين: "أحدهما أن قيامه مقام الاسم عامل معنويٌّ، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه، والوجه الثاني أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم"(٢)، فإذا قيل لهم: فما بال الفعل الماضي يقع موقع الاسم ولا يرفع، قالوا: "قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه في وجوب الرفع؛ لأن الرفع نوع من الإعراب، وإذا لم يستحق أن يعرب بشيء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعاً"(٣)، وهذا تعليل مقبول، لكن واقع الأمر عند النحاة أن رافع المضارع ليس مما اختلفوا فيه، وسيرد في البحث نصوص لهم تتحدث عن الرافع الحقيقي للمضارع.

**ثانياً: نصب المضارع:**

لا اختلافَ بين النحاة في أن المضارع إذا سُبق بواحد من عشرة أحرف نُصِب، وهم متفقون كذلك على أن الحروف لن، وأن، وكي، وإذن تعمل في المضارع النصب(٤)، لكنهم يختلفون في ناصب المضارع إذا سُبق

(١) المصدر نفسه، مج ٣ ص ص ١٠-١١.
(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف مج٢ ص ٥٥٢.
(٣) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(٤) انظر: ابن السراج، الأصول مج ٢ ص ص ١٤٧-١٥٦، وابن الناظم، شرح الألفية ص ص ٦٦٥-٦٨٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بأحد الأحرف الستة، وهي: اللام، وحتى، والواو، وأو، والفاء، وثم، على مذهبين:

**المذهب الأول**:

ذهب الجرمي[١] إلى الناصب للمضارع بعد هذي الحروف هي الحروف نفسها، ولم يرَ حاجة إلى تقدير أن، ولا القول بالعمل المعنويّ هنا.

**المذهب الثاني**:

ذهب الفراء والكوفيون[٢] إلى أن العامل في نصب المضارع المسبوق بحرف من الستة عامل معنوي، وهو ما أسموه الخلاف؛ إذ لاحظوا أن ما بعد تلك الحروف يخالف ما قبله خبراً وإنشاءً، وإثباتاً ونفياً، فالمقصود بحروف العطف تلك ليس معنى الجمع، بل المصاحبة، أو الغاية، ونحوٍ من ذلك، ولولا ذاك لأخذ المضارع بعد العاطف حكمَ المضارع قبله.

**المذهب الثالث**:

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن العامل (أن) المحذوفة، وأن الأحرف تلك عوض عن (أن) والمعوض عنه بحكم الموجود[٣]، ولم يعملوا حرفا مشتركا بين الأسماء والأفعال، وقد جعلهم يضمرون (أن) أنها أم الباب، فالأصل في عمل النصب لها، كما أنه متصرفة؛ إذ يجوز أن يليها الفعل الماضي والأمر، نحو: أعجبني أن ذهب زيد، وأمرته أن اذهب، وهذا خاص بها دون نواصب المضارع الأخرى.

---

(١) انظر: الأنباري، الإنصاف مج ٢ ص ٥٥٧، وابن يعيش، شرح المفصل مج٧ ص ٢١.
(٢) انظر: المصدران أنفسهما، الموضعان أنفسهما.
(٣) انظر: ابن السراج، الأصول مج ٢ ص ص ١٤٧-١٥٦، وابن الناظم، شرح الألفية ص ص ٦٦٥-٦٨٨.

وقد يتبادر إلى الذهن سؤال، لمَ لمْ يعملوا تلك الأحرف، ويسلمون من تقدير (أن)؟ والصحيح أن تلك الأحرف ليست مختصة بالفعل المضارع، بل يشترك الاسم والمضارع في التأثر بعدها، فلما عملت في الاسم العطف امتنع عندهم عملها في المضارع؛ لأنها قد عملت في غيره، فإذا وجدوها قبل مضارع منصوب لم يقولوا: إنها الناصب، بل قدروا الناصب (أن)، فإنهم قد وجدوا أن حروفا مثل حروف الجزم لا تدخل إلا على المضارع، وحروفا غيرها كالنافيتين ما ولا تنفيان الاسم والمضارع، فهما مشتركان، ولاحظوا أن المختص يعمل الجزم في المضارع والجر للاسم، بخلاف المشترك ليس لهما عمل، فالعمل للمختص، والإهمال للمشترك؛ هذه الرؤية أرادوا تعميمها، ولم يسمحوا بأن تخترق، فيكون هناك شاذٌّ، وهذا الأمر الذي جعلهم يضطرون إلى تقدير العامل، ولم يأخذوا بالظاهر ويسلموا بأن العامل ما سبق المضارع المنصوب، وكان الأولى لهم ألا يتعسفوا، ويتكلفوا التقدير، وأن يرضوا بالظاهر، أو يجعلوا ذلك من قبيل الشذوذ.

**ثالثاً: جزم المضارع:**

يُجزم المضارع متى سُبق بما يسميه النحاة أدوات الجزم، والأدوات الجازمة للمضارع ثلاثة أقسام:

**القسم الأول حروف تجزم مضارعا واحدا:**

"ما يجزم فعلا واحدا، وهو اللام الدالة على الأمر، نحو: لِيقمْ زيدٌ...، ولا الدالة على النهي، نحو قوله تعالى: (لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا)...، ولم ولمّا، وهما للنفي...، نحو: لم يقم زيد، ولما يقم عمرو"[(١)].

(١) ابن عقيل، شرح الألفية ص ص ٤٩١-٤٩٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

## القسم الثاني أدوات الشرط:

"ما يجزم فعلين، وهو إن، نحو: (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِيْ أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ)" (١).

وإذما، نحو قول الشاعر(٢):

وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

ومَنْ كقوله تعالى: (مَنْ يَعْمَلْ سُوْءاً يُجْزَ بِهِ)(٣).

وما كقوله تعالى: (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ)(٤).

ومهما كقوله تعالى: (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مَنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِيْنَ)(٥).

وأيّ، نحو: (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)(٦).

وحيثما كقول أحدهم(٧):

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـــ ـــــهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَيَامِ

---

(١) المصدر نفسه، الموضع نفسه ص ٤٩٢، والآية من سورة التوبة، من الآية ٤٠.

(٢) لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن عقيل، شرح الألفية ص ٤٩٣، وابن الناظم، شرح الألفية ص ٦٩٥.

(٣) الآية من سورة النساء، من الآية ٢٣.

(٤) الآية من سورة البقرة، من الآية ١٩٧.

(٥) الآية من سورة الأعراف، من الآية ١٣٢.

(٦) الآية من سورة الإسراء، من الآية ١١٠.

(٧) لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن عقيل، شرح الألفية ص ٤٩٣، وابن الناظم، شرح الألفية ص ٦٩٥.

وأنّى كقوله[١]:

خَلِيْلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيْكُمَا لا يُحَاوِلُ

وأيَّان كقول الشاعر[٢]:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكْ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرا

وأينما في نحو قولك: أينما تذهبْ أذهبْ معك.

ومتى في مثل قولك: متى تقم أقم.

الأدوات التي تجزم مضارعا واحدا كلها حروف، أما أدوات الشرط فأسماء، إلا (إن)، فهي حرف باتفاق، واختلفوا في إذما، فقد عدّها سيبويه حرفا، وجعلها المبرد وابن السراج والفارسي اسما[٣].

والقول بأن جازم جواب الشرط هو الأداة مذهب جمهور البصريين، وجعل بعضُهم الجازمَ الشرطَ وفعلَه؛ لأن الجزم نظير الجر، ولا يكون للجار -على أنه أقوى من الجازم- عملان، فكذلك الجازم لا يعمل عملين، ونُسب إلى الأخفش، ومما نسب إليه القول بأن الجازمَ الشرطُ نفسُهُ، وفي مذهب غريب جعل المازنيُّ جواب الشرط مبنيًّا على الوقف، أي أن جواب الشرط ليس معرباً؛ لأن المضارع إذا وقع جواب شرط فإنه مستحق للبناء؛ لأن جواب الشرط ليس مما يأتي فيه الاسم.

---

(١) لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن عقيل، شرح الألفية ص ٤٩٣، وابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٣١٢.

(٢) لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن الناظم، شرح الألفية ص ٦٩٤، وابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٣١١.

(٣) انظر: ابن عقيل، شرح الألفية ص ٤٩٤، والسيوطي، همع الهوامع مج ٤ ص ٣٢١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أما الكوفيُّون فمذهبهم أن جزم جواب الشرط على الجوار يقيسونه على جر العرب على الجوار كقولهم: هذا جحرُ ظبٍّ خربٍ، ولولا الجوار لقالوا: خربٌ[(١)].

## القسم الثالث المضارع الواقع جوابَ طلب:

إذا وقع المضارع جوابا لطلب جزمته العرب، والطلب يكون أمراً، ونهياً، واستفهاماً، وعرضاً، وتخصيصاً، وتمنياً، ورجاءً.

فالأمر كقولك: ذاكروا تنجحوا.

والنهي نحو: لا تهملْ تندمْ.

والاستفهام، نحو: أين دارُك؟ أزرْكَ.

والعرض كقولك: ألا تأتي نكرمْكَ.

والتخصيص كقولك: هلا تذاكرُ تنجحْ.

والتمني، نحو: ليت الزمان يعودُ أحسنْ العمل.

والرجاء، نحو: لعلَّ لي مالاً أنفقْه.

ولا يجزم المضارع الواقع جواب طلب حتى يعلقه المتكلم بالطلب، شأنه في ذلك شأن جواب الشرط، وقد رجح سيبويه جزم جواب الطلب (يأكلوا) في قوله تعالى: (ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الأمل)؛ لأنه متعلق بالطلب ذرهم، في حين جاء (يلعبون) مرفوعا في قوله تعالى: (ذَرْهُمْ فِيْ خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ)؛ لأنها دالة على حال، فليست متعلقة بالطلب، فالتركيب

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع مج ٤ ص ص ٣٣١-٣٣٢ .

ليس تركيب شرط، ففي الجزم -كما يقول سيبويه- يكون الجواب معلقا بالشرط غير مستغنٍ عنه، ولهذا لم يكن الوجه في يأكل في قولهم: لا تدن من الأسد يأكلك الجزم؛ لأن المتكلم لا يريد أن يجعل الابتعاد عن الأسد سببا للأكل(١).

وقد اختلف النحويون في جازم المضارع الواقع جوابا لطلب، ذهب الخليل وسيبويه(٢) إلى أنه الجملة الطلبية قبل هذا المضارع؛ لأنها متضمنةٌ الشرطَ، وردَّ لأمور، منها: أن "التضمين لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة في تضمينه بمعناه"(٣)، وأن التضمين "يقتضي أن يكون العامل جملة، ولا يوجد عاملٌ جملةً"(٤).

وذهب الفارسي والسيرافي إلى أن الجازم هو النيابة، بمعنى أنه "حُذفت جملة الشرط، وأُنيبت منابها في العمل، ونظيره قولهم: ضربا زيدا، فإن ضربا ناب عن اضرب، فنصب زيدا، لا أنه ضُمِّن المصدرُ معنى فعلَ الأمر، بل ذلك على طريق النيابة"(٥)، وذهب جمهور المتأخرين إلى أن الجازم أداة الشرط المقدرة، ففي قولهم: ايتني أكرمْك، يقدرون الجازم لأكرم الشرط المحذوف مع فعله، فيكون التقدير الإعرابي: ايتني إن تأتني أكرمك(٦).

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب مج ١ ص ص ٩٤-٩٧، وابن يعيش، شرح المفصل مج ٧ ص ٤٩.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع مج ٤ ص ١٣٣.

(٣) السيوطي، همع الهوامع مج ٤ ص ١٣٣، وانظر: ابن الناظم، شرح الألفية ص ٦٨٤.

(٤) السيوطي، همع الهوامع مج ٤ ص ١٣٤.

(٥) انظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(٦) انظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

## إعراب المضارع عند اللغويين المعاصرين

عند الحديث عن الإعراب وعن رفع المضارع وجدنا المعاصرين ما بين منكر لوجود الإعراب في العربية؛ لذا لا يعرض لرافع المضارع ولا ناصبه أو جازمه، ومتابع للأقدمين متمسك بما ذهبوا إليه، لكن قسما ثالثا متأثرين بالنظريات اللغوية الحديثة كان في حديثهم اختلاف، فلم يسلموا للأقدمين جعل إعراب المضارع بعوامل لفظية أو معنوية، بل المضارع عندهم مرتبط بمعانٍ أخرى، والمتكلم تبعا لتلك المعاني التي ربط المضارع بها هو الذي يرفع المضارع وينصبه ويجزمه، فإذا أراد بالمضارع الاستقبال والإيهام أتى به منصوبا؛ لأن الفعل غير واقع حال التكلم، فهو لم يتحقق بعد، لكنه متمنًى تحققُه، أو مشكوك في ذلك، وإذا لم يرد المتكلم أن الفعل واقع في الماضي أو الحال- بل في المستقبل- أتى بالمضارع مجزوما، وهو وإن دل على الاستقبال إلا إنه يختلف عن المنصوب؛ لأن المجزوم وإن كان غير واقع بعد، فإنه ممكن وقوعه، أي: أقرب إلى الوقوع من المنصوب، وبذلك تغيرت الدلالة فكان حريا أن يفرق بينهما باختلاف الحالة الإعرابية.

أما إذا استقر عند المتكلم وقوع الفعل فإنه يأتي به مرفوعا للتعبير عن هذا الحالة، ولك أن تفرق بين الجمل الآتية:

ما تعملُ.

لن تعملَ.

لم تعملْ.

ففي كلها نفيٌ لحدوث الفعل، لكن اختلف إعراب الفعل في كل واحدة منها، وذلك تبعا للمعنى الذي يريد المتكلم أن يعبر عنه، ففي الجملة الأولى رفع المتكلم المضارع؛ لأنه –في رأي بعض اللغويين المعاصرين– ثبت في نفسه عدم عمل المخاطب حال التكلم، وفي الثانية نصب المتكلم؛ لأنه أراد نفي حدوث الفعل في المستقبل مع إرادته الإيهام، وفي الثالثة لما أراد أن ينفي الفعل مع إبقائه في دائرة الإمكان كان لا بد من الجزم(١).

والحق أن هذا الأمر لم يغب عن النحاة، فقد أشاروا إلى أن المتكلم نفسه هو الذي يرفع وينصب ويجزم، إن إيماءً أو تصريحاً، فهذا شيخ النحاة القائل بنظرية العامل لم يغفل دور المتكلم في الإعراب، وأنه هو الموجه للإعراب تبعا لما في نفسه من معنًى، يقول: "قال اللعين يهجو العجاج:

أَبِالأَرَاجِيْزِ يا ابْنَ اللُؤْمِ تُوْعِدُنِيْ وَفِيْ الأَرَاجِيْزِ خِلْتُ اللُؤْمُ وَالْخَوْرُ

أنشدناه يونس مرفوعاً عنهم، وإنما كان التأخير أقوى؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشك، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخَّر ما لم يعمل في أوله كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري. فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخر، كما قال: زيداً رأيت ورأيت زيداً"(٢).

---

(١) انظر: الجواري، نحو الفعل ص ٣٧، ومحسب، الأبعاد الدلالية ص ٢٣٤، وعبد السميع، الدلالات الموجهة ص ٧، وص ١٥، ومصطلح الواجب ص ص ٥٨–٦١.

(٢) سيبويه، الكتاب مج ١ ص ص ١١٩–١٢٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وفي موضع آخر يحكم على المضارع الواقع بعد حتى بالنصب إن دل على استقبال، وبالرفع عند تيقن المتكلم من ثبوت الفعل، وذلك في نحو: سرت حتى أدخلها، قال: "الفعل إذا كان غاية نصب،... وأمّا الوجه الآخر فأن يكون السّير قد كان، والدخول لم يكن،...

تقول: سرت حتّى أدخلُها، تعني أنّه كان دخول متّصل بالسير كاتّصاله به بالفاء إذا قلت: سرت فأدخلها فأدخلها ههنا على قولك: هو يدخل، وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنّه في عمله وأنّ عمله لم ينقطع.

فإذا قال حتّى أدخلُها، فكأنه يقول: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متّصل بالسير كاتّصاله بالفاء"(١).

ويعقب هذا اشتراطه للمضارع المنصوب تخلصه للاستقبال، يقول: "فحتّى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء؛ لأنّها لم تجئ على معنى إلى أن، ولا معنى كي، فخرجت من حروف النّصب كما خرجت إذن منها في قولك: إذن أظنُّك"(٢).

ويشير إلى أن مرد الإعراب إلى المتكلم، يقول: "فإن جعلت الدخول في كلّ ذا غاية نصبت، وتقول: رأيت عبد الله سار حتّى يدخلُها، وأرى زيداً سار حتى يدخلها، ومن زعم أن النصب يكون في ذا؛ لأن المتكلم غير متيقن فإنه يدخل عليه سار زيد حتى يدخلها فيما بلغني ولا أدري، ويدخل عليه عبد الله سار حتّى يدخلها أرى"(٣).

---

(١) المصدر نفسه، مج ٣ ص ١٧.
(٢) المصدر نفسه، مج ٣ ص ص ١٧-١٨.
(٣) المصدر نفسه، مج ٣ ص ص ٢٠.

ويشير في موضع آخر إلى أن رفع المضارع مرتبط بدلالته على الثبوت، ونصبه على الشك والتوقع، وكأن الأداة قبلهما لا أثر لها، يقول: "وتقول: قلّما سرت فأدخلَها فتنصب بالفاء ههنا، كما تنصب في ما، ولا يكون كثُر ما سرت فأدخلها؛ لأنّه واجب، ويحسن أن تقول: كثر ما سرت فإذا أنا أدخل"(١)، أي: لا يجوز النصب في كثر ما سرت فأدخلها؛ لأن المعنى كثر مني سير فدخول، فالدخول ثابت عند المتكلم، غير مشكوك في وقوعه.

ويعود ليؤكد هذا فيقول: "اعلم أنّ الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلاّ النصب، من قبل أنّه إذا لم يكن واجباً رجعت (حتّى) إلى (أن) و(كي)، ولم تصر من حروف الابتداء كما لم تصر (إذن) في الجواب من حروف الابتداء، وتقول: أيّهم سار حتّى يدخلها؛ لأنّك قد زعمت أنه كان سير ودخول، وإنّما سألت عن الفاعل...

فإنّما ترفع بـ(حتّى) في الواجب...

وتقول: أَسرْت حتّى تدخلها نصب؛ لأنك لن تثبت سيراً تزعم أنه قد كان معه دخول"(٢).

وفي باب الفاء يربط سيبويه بين نصب المضارع بعدها والدلالة على عدم ثبوت الفعل وكون زمنه المستقبل، كما يربط رفعه بالدلالة على الحال، وثبوت وقوعه(٣).

(١) المصدر نفسه، مج ٣ ص٢٣.
(٢) المصدر نفسه، مج ٣ ص ٢٤.
(٣) انظر: المصدر نفسه، مج ٣ ص ص ٢٢- ٢٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأشار المبرد إلى هذه العلاقة، فقال: "يجوز أن تقول: إذن أكرمُك إذا اخبرتَ أنك في حال إكرام؛ لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب؛ لأن حروف النصب إنما معناهن ما لم يقع"(١).

وعند الفارسي أن أدوات نصب المضارع "لا يعملن في فعل الحال"(٢).

ويأتي الزجاجي فيصرح بامتناع النصب في حال التيقن من حدوث الفعل، قال عن (أنْ): "إن وقعت قبلها الأفعال التي تدل على ثبات الحال والتحقيق ارتفع الفعل هاهنا بعدها، وكانت مخففة من الثقيلة، كقولك: علمت أن يقومُ زيدٌ، ترفع الفعل لا غير؛ لأن العلم قد تُيُقّنَ وثبت"(٣).

ولعل ابن جني أكثر من فصّل في هذا الأمر، قال موضحا أن العمل للمتكلم: "أما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيءٍ غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ" (٤)، وفي موضع آخر يشير إلى أن العامل اللفظي ما هو إلا عامل معنويٌّ مرده المتكلم، إذ العوامل المعنوية عنده تجسيد لصورة ذهنية يحتاج إليها النحاة، يقول: "فالمعنى إذاً أشيع وأسير حكما من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصورٌ لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي"(٥).

---

(١) المبرد، المقتضب مج ٢ ص ١٣.
(٢) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي مج ١ ص ٣٢٠، وانظر: مج١ ص ٣٢٦.
(٣) الزجاجي، الجمل ص١٩٧.
(٤) ابن جني، الخصائص مج ١ ص ص ١٠٩-١١٠.
(٥) المصدر نفسه، مج ١ ص ١١١.

ويربط الأنباري بين نصب المضارع وبين تخلصه للمستقبل(١)، ويقول عن إذن: "لا يجوز إعمالها... إذا دخلت على فعل الحال، نحو قولك: إذن أظنُّك كاذبا، إذا أردت أنك في حال ظن، وذلك لأن (إذن) إنما عملت؛ لأنها أشبهت (أنْ)، و(أن) لا تدخل على فعل الحال، ولا يكون بعدها إلا المستقبل، فإذا زال الشبه بطل العمل"(٢)، يعني: إذا دلَّ المضارع على الحال بعد أدوات النصب امتنع النصب، ويصرح أن العامل اللفظي مجرد علامة، وليست العامل الحقيقي، يقول: "العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيًّا كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء"(٣)، وهذا تأكيد منه على أن العامل مجرد أثر، أما المؤثر فهو المتكلم، بمعنى أن العوامل علامات تدل على المعنى المراد.

ويفرق ابن يعيش بين المضارع المرفوع والمنصوب بما يستقر في نفوس المتكلم، يقول: "الفرق بين الرفع والنصب أنك إذا رفعت كأنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك واستقرّ، وإذا نصبت كأنك تعمل في حال حديثك في إثباتها"(٤)، وفي موضع آخر ينبه إلى العلاقة بين نصب المضارع والدلالة على الاستقبال، يقول: "فإذا رأيت الفعل منصوبا أو في حكم المستقبل"(٥)،

(١) انظر: الأنباري، أسرار العربية ص ٣٢٨.
(٢) الأنباري، أسرار العربية ص ٣٣١.
(٣) الأنباري، الإنصاف مج ١ ص ٤٦.
(٤) ابن يعيش، شرح المفصل مج ١ ص ٨٧.
(٥) ابن المصدر نفسه، مج ٧ ص ٣٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وفي موضع آخر يوجب إذا رُفع المضارع بعد (أن) أن يدل ما قبلها على اليقين والعلم، وأن الرفع مرتبط بالثبوت والاستقرار عند المتكلم والمستمع، والمنصوب يرتبط بالشك والتوقع، يقول عنها: "يجب أن يكون الفعل الذي تبنى عليه مطابقا لها في المعنى بأن يكون من أفعال العلم واليقين ونحوهما مما معناه الثبوت والاستقرار ليطابق معنويا العامل والمعمول ولا يتناقضا، وحكم المخففة من الثقيلة في التأكيد والتحقيق حكم الثقيلة؛ لأن الحذف إنما كان لضرب من التخفيف، فهي لذلك في حكم المثقلة، فلذلك لا يدخل عليها من الأفعال إلا ما يدخل على المثقلة فتقول: تيقنت أن لا تفعلُ، ذاك كأنك قلت إنك لا تفعلُ"(١)، وفي موضع آخر يشترط للمضارع المنصوب بعد (أن) أن يدلَّ ما قبلها على الشك والتوقع، يقول: "لا يقع قبلها شيءٌ من أفعال الطمع والإشفاق، نحو: اشتهيت وأردت وأخاف؛ لأن هذه الأفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها، وأن لا يوجد، فلذلك لا يقع بعدها إلا أن الخفيفة الناصبة، لأنه لا تأكيد فيها، ولا مضارعة لما فيه تأكيد، فتقول: أرجو أن تحسنَ إليَّ، وأخاف أن تسيءَ إليَّ،... فهذا كله منصوب، لا يجوز رفعه، وإذا قلت: علمت أن سيقومُ فإنه مرفوع، ولا يجوز نصبه؛ لأن ذلك ليس من مواضع الشك"(٢).

وقد قرر الرضي أن العامل في الحقيقة هو "المتكلم بآلة الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة، لا علة، ولهذا سموه عاملا"(٣)، وفي موضع آخر يقول: "فالمُوجِد كما ذكرنا لهذه المعاني

(١) المصدر نفسه، مج ٨ ص ٧٧.
(٢) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(٣) انظر: الرضي، شرح الكافية مج ١ ص ١٨.

هو المتكلم، والآلة العاملُ، ومحلها الاسم، وكذا المُوجِد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها"[١].

ومن هذا نستنتج أن العوامل عند النحاة ما هي إلا آثار، أو دلالات وأمارات، أو آلة؛ لذا يمكن أن نقول: إن الدلالة على الشك والتوقع والدلالة على الاستقبال تُلْمَحَان من علامة النصب، لا من الأداة قبل المضارع.

(١) انظر: المصدر نفسه، مج ١ ص ٢٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

## الخاتمة

لعل الباحث أفاد كثيراً مما اطلع عليه من المصادر التراثية في هذا العمل، ومما أُفِيد من الدرس أن النحاة فطنوا مبكراً إلى أن المتكلم هو من يرفع وينصب ويجر ويجزم، وذلك بحسب ما يريد أن يوصله إلى المستمع من معنى، والمستمع يفهم المعنى من خلال قرائن، منها قرينة الإعراب، فالفتحة على المضارع وما ينوب عنها تفهمه أن الفعل سيقع في المستقبل؛ ووقوعه غير مقطوع به، في حين تُنَبِّه الضمة على المضارع إلى أن المضارع في الحال، ومستقرٌ في نفس المتكلم حدوثه، فالأقدمون قد سبقوا إلى ما يسمى في اللغويات الحديثة بالموجهية، وكذلك ما يعرف بالقصدية، مما أوصل الباحث إلى قناعة أن نحويي القرون الأولى لم يكادوا يدعوا أمرا في اللغة والنحو، مما حصر عمل من جاء بعدهم في الشرح والاختصار، وإعادة إنتاج ما وصلوا إليه بلغة عصرية.

وطبيعة البحث قسمت العمل أقساما أربعة، رفع المضارع، ونصبه، وجزمه، ثم عرضٌ لآراء اللغويين المعاصرين، المتابعين للأوائل، والمطالبين بالتخفُّف من التفريعات، والمسقطين لظاهرة الإعراب في العربية، وأخيرا المتأثرين باللغويات الحديثة، وخُتِمَ هذا القسم بحديث مسهب عن سبق النحويين القدامى إلى ما يُرى أنه سبقٌ لغويٌّ حديث، وذلك فيما يخص إعراب المضارع.

## قائمة المصادر

- أنيس، إبراهيم:
أسرار اللغة (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (د.ت)).
- برجستراسر:
التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، ط٤ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م)
- أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد:
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (صيدا: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة الطيار ( دمشق: المجمع العلمي العربي، (د.ت)).
- أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين:
التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط١ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن:
المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان:
الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط١(بيروت: دار الكتاب العربي، (د.ت)).
- الجواري، أحمد عبد الستار:
نحو الفعل (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤هـ-١٩٩٢م).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف:
ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- امرؤ القيس بن حجر الكندي:
ديوانه، تصحيح: مصطفى عبد الشافي، ط٥ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥ه-٢٠٠٤م).
- الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي:
شرح الكافية (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:
الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط٣ (بيروت: دار النفائس، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م)
الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، وإربد: دار الأمل، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر:
المفصل في صنعه الإعراب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م).
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل:
الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله:
نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا (القاهرة: دار الاعتصام، (د.ت)).

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان:
الكتاب كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال:
الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، ط١ (بيروت : المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).
- الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد:
شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو العيتبي، ط١ (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- الصالح، صبحي:
دراسات في فقه اللغة، ط١٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩م).
- الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي:
التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليٌّ الدين (مكة المكرمة: كلية الشريعة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- عبد التواب، رمضان:
فصول في فقه اللغة، ط٦ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- ابن عصفور، أبو الحسن على بن مؤمن:
المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١ ((د.ن)، (د.ت)).
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن:
شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢م).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي:
الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ط١ (بيروت: مكتبة المعارف، ١٤١٤ه-١٩٩٣م).
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد:
الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط٢ (الرياض: دار العلوم، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد:
معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣ (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- ابن أم قاسم، أبو عبد الله بدر الدين حسن بن قاسم المرادي:
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط٢ (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، (د.ت)).
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله:
شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي مخيون، ط١ (القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد:
المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب (د.ت)).
- ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن:
الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣ (القاهرة: دار المعارف، (د.ت)).
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم:
لسان العرب، ط٣ (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م).
- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد:
شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد (بيروت: دار الجيل، (د.ت)).

- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف:
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٧ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٤م).
شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: علي محسن مال الله، ط١ (بيروت دار الكتب، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- وافي، علي عبد الواحد:
فقه اللغة، ط٣ (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٤م).
- ابن يعيش، موفق يعيش بن علي:
شرح المفصل (القاهرة: مكتبة المتنبي، (د.ت)).
- يوهان فك: العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة: عبد الحليم النجار (القاهرة: الدار المصرية السعودية، ٢٠٠٦م).

## المقالات والدوريات

- عبد السميع، منصور:
- الدلالات الموجهة لإعراب المضارع: صورة لتضامن التعبير والمضمون، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر، ع ٥١، أكتوبر ٢٠٠٢.
- مصطلح الواجب في كتاب سيبويه: التأصيل والمفهوم، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، مصر، الجزء الثالث، مجلد ٣٧، يوليو ٢٠٠.
- محسب، محي الدين:
الأبعاد الدلالية في إعراب المضارع: الزمن، الجهة، الموجهية، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة المنيا، المجلد ٢٢، أكتوبر ١٩٦٦م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

# فهرس الموضوعات


| م | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١. | ملخص | ٣٣٩٥ |
| ٢. | Abstract | ٣٣٩٧ |
| ٣. | المقدمة | ٣٣٩٩ |
| ٤. | حد المضارع: | ٣٤٠١ |
| ٥. | ظاهرة الإعراب في العربية: | ٣٤٠٤ |
| ٦. | سبب إعراب المضارع وأصالته: | ٣٤٢٠ |
| ٧. | الخلاف في بناء المضارع المتصل بأحد النونين: | ٣٤٢٧ |
| ٨. | الحالات الإعرابية للمضارع | ٣٤٣٠ |
| ٩. | ثانياً: نصب المضارع: | ٣٤٣٥ |
| ١٠. | ثالثاً: جزم المضارع: | ٣٤٣٧ |
| ١١. | إعراب المضارع عند اللغويين المعاصرين | ٣٤٤٢ |
| ١٢. | الخاتمة | ٣٤٥٠ |
| ١٣. | قائمة المصادر | ٣٤٥١ |
| ١٤. | فهرس الموضوعات | ٣٤٥٦ |